

عقدة الحريري أم خطاب القسم ؟

بقلم الصحفي ادمون صعب

جريدة النهار ١٥/٩/٢٠٠٠

لقد كان خطأ سياسياً كبيراً في حق لبنان ان تصرف البعض في الماضي على ان العلاقة مع سوريا هي مرهنة نستعين بها عندما نضعف ونطعنها عندما نقوى، او نسايرها حين نقوى وننكرها حين تضعف، متجاهلين اننا انما نقوى معاً او نضعف معاً. ان علاقتنا بسوريا هي علاقة تاريخ وأرض وشعب، فلا يمكن ان تكون مرهنة او مسايرة، بل مصير وخيار". الرئيس العماد اميل لحود في خطاب القسم

من سيؤلف الحكومة الجديدة؟

بل من سيؤلف لنا هذه الحكومة؟

وهل صحيح وواقعي القول ان الازمة الاقتصادية يجب ان تُعطى الاولوية في الاهتمام الحكومي، ام ان ثمة هروباً الى الازمة الاقتصادية من الازمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ اتفاق الطائف قبل عشر سنين، هذا الاتفاق الذي كرس الوصاية الخارجية على لبنان، واوجد التنفيذ الانتقائي لبنوده، وخصوصاً لجهة فرض حكومة غير وفاقية ترضى عنها دمشق، وعدم "تموضع" او اعادة نشر القوات السورية، بعد انجاز الاصلاحات الدستورية - اوجد هذا التنفيذ المشوه شرخاً كبيراً بين اللبنانيين، عبر عن نفسه في الانتخابات تارة بالمقاطعة، وطورا بالتجاهل، واحياناً بالامتناع عن المشاركة في واجب وطني وُضعت كل العراقيل الممكنة للحؤول دون قيام فئة كبيرة و اساسية به؟

ولا بد ان تدرك دمشق، اكثر من سواها، انها لا تستطيع ادارة بلد لا يشارك من فريق رئيسي فيه، هو الفريق المسيحي، في الانتخابات سوى ٢٠ في المئة - مع بعض الاستثناءات - في وقت تجهد هي ومؤسساتها السياسية والعسكرية والحزبية في جعل رؤسائها يفوزون بـ ٩٩,٩ في المئة من شعبها، وإن هي تواضعت وكانت واقعية بعض الشيء قبلت بـ ٩٧,٥ في المئة تاركة هامشاً "ديموقراطياً" وإن بسيطاً للمعارضة او المقاطعة والممانعة. وهي في ذلك تعتبر ان الشعب هو مصدر الشرعية، وعندما يمتنع الشعب، او فريق اساسي فيه، عن محض من يفترض ان يمثله او يقوده ثقة كاملة وكافية، فان ذلك يعني ان حكمه يفقر الى الشرعية ويقرب من اغتصاب السلطة وتزوير القرار.

ذلك بأن لبنان، بعد ثلاث عمليات انتخابية في ظل الطائف، يجد نفسه يتقهقر الى الوراء سياسياً واقتصادياً. بل ان الازمة الاقتصادية التي تضغط على اعناق اللبنانيين اكثر من سواها، لهي انعكاس صارخ للأزمة السياسية التي نتجت من تشريع أبواب الحكم لفريق واحد، اختارته دمشق لنا فادار البلاد دون محاسبة ٩ سنين، وأغرقها في الفساد واهدار الاموال، ووسط امتناع الفريق الآخر المبعد عن السلطة عن التوظيف والاستثمار ما دام في لبنان فريق واحد يحتكر السلطة، وما دام فيه جندي واحد غير لبناني. والمال هنا لا يميز، ويا للأسف، بين جندي عدو وجندي صديق، ورأس المال معروف انه جبان، ويرى في الاحتلال عدم استقرار، كما في استعارة الجندي الصديق، عدم ثقة وأمان.

من هنا تبدو المشكلة التي تواجهها الادارة السورية الجديدة - القديمة للبنان أبعد من مسألة من يؤلف الحكومة الجديدة فريق الحريري، أم نجيب ميقاتي، أم عمر كرامي، أم رشيد الصلح، وخصوصاً بعد الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب والنتائج التي آلت اليها الانتخابات النيابية.

والسؤال المطروح اليوم في سوريا كما في لبنان: ما هو السبيل الى جعل لبنان أكثر استقراراً، وشعبه أكثر ثقة واطمئناناً الى الحكم، بما فيه الاقتصاد والاستثمار. كما الى سوريا التي جعلتها علاقتها "التلازمية" بلبنان أكثر تعرضاً للانعكاسات السلبية اللبنانية في شتى المرافق السياسية والاقتصادية وحتى الامنية؟

ولعل من الظلم بل التجني على الرئيس سليم الحص ووزير المال جورج قرقم ومعهما وزير الاقتصاد والتجارة ناصر السعيدي - وهم مراجع في العلوم الاقتصادية والمالية - القول انهم لم يفعلوا شيئاً لمداواة الاقتصاد المريض، ولتحريك الانتاج وجذب الاستثمارات. ولكنهم عبثاً كانوا يحاولون مع فريق بل افرقاء لا يزالون منذ انتهاء الاحداث أواخر الثمانينات ممتنعين عن منح حكم أبعدهم عن المشاركة في قراره، تقتهم وترجمة ذلك استكفاً عن توظيف أموالهم في مشاريع منتجة للسلع والوظائف، مما جمّد الوضع، واوجد الضائقة الاقتصادية وعجل في هجرة الشباب والعائلات طلباً للعلم والعمل والطبابة والاستشفاء، على ما شرح الرئيس حسين الحسيني في احد تصريحاته.

وقد بجّ صوت الوزير جورج قرقم وهو يدافع عن سياسة التصحيح المالي، رغم بعض الاخطاء فيها وسوء الطالع الذي عاكسها، سواء بسبب الاعتداءات الاسرائيلية، او من جراء عدم اخذه في الاعتبار العادات الاستهلاكية وامكان تبدلها على نحو مغاير لتوقعاته. وهو بلغ حد اليأس من اقدم رأس المال الوطني على التوظيف والاستثمار بغية تشجيع رأس المال الخارجي على حذو حذوه، فبقي القطاع الخاص متفرجاً، فيما السفينة تغرق، ولم تجد تحذيراته من ان السفينة اذا غرقت هذه المرة، فسيغرق معها جميع ركابها، بمن فيهم اركان القطاع الخاص الذين قد لا يجدون نافذة للقفز منها، واذا قفزوا فلن ينجوا!

لذلك لن تنفيذ المعالجات السورية للوضع الحكومي المستجد، اذا كان الرئيس بشار الاسد سيسلك فيها طريق والده الرئيس الراحل حافظ الاسد وفريق عمله السابق، وهو الطريق الذي اوصلنا الى هذا المستقع.

فالمشكلة، في لئها، ليست مشكلة الرئيس رفيع الحريري وامكان تعايشه مع الرئيس اميل لحود، ولا هي مسألة الحريري "المنقذ" الوحيد دون سواه مما تتخبط فيه البلاد من ازمات، ولم يمض وقت طويل حتى نشأتق اليه، فهو امضى زهاء ست سنوات في الحكم، والديون التي يعيرونه بها ليست بذات شأن بالنسبة الى الدول التي يشارك شعبها، كل شعبها في القرار، في الربح كما في الخسارة. اذ لو شعر الفريق المبعد عن السلطة، بأن حكم الطائف هو حكمه لما اضطر الرئيس الحريري وفريق حكمه الى الاستدانة الخارجية كما الداخلية.

واذا كانت دمشق تريد ان تساعدنا حقاً، او هي ترمي الى مساعدتنا على تأليف حكومة جديدة ينسجم رئيسها مع رئيس الجمهورية، فلتبحث في تعويض الوفاق الذي فات من طريق امرين اساسيين سهلها لها الاندحار الاسرائيلي من الجنوب وهما: اعلان اعادة "تموضع" الجيش السوري تمهيداً لسحبه من لبنان، وتأليف حكومة وفاق وطني لا اتحاد وطني، تستلهم في تأليفها مصلحة لبنان، وتضم بحسب ما قال الرئيس لحود عن مواصفاتها، اصحاب "المؤهلات والقدرة على المساهمة في بناء دولة القانون والمؤسسات والنهوض بالوضع الاقتصادي ومواجهة الاستحقاقات الاقليمية"، على ان تكون بعيدة عن "منطق المحاصصة والمحسوبية الشخصية".

ومتى تحقق هذان الامران تعبدت الطريق الى السرايا امام اي مرشح يشبه الرئيس الذي سيتعامل معه، في الشفافية والنظافة والادمية. وبذلك يغدو خطاب القسم الذي يصمم الرئيس لحود على تنفيذه "الكتاب" الذي يحدد مبادئ التعامل بين الرجلين، وقد اكد الرئيس فيه "احترام دستور الدولة والقوانين" وان "رأس الدولة هو تحت القانون" وان "القضاء يجب ان يكون منزهاً

ومستقلاً عن كل التدخلات والتأثيرات في أشخاصه وأحكامه"، وان "تقطع يد السارق، أياً يكن، والمهدر والمنتفع والمرتشى".

وبذلك يصبح مطلب الرئيس الذي جاء به الشعب باسم الشفافية والأدوية والنظافة، ان يتسم أي مرشح طامح الى رئاسة الحكومة بمثل هذه الصفات، ويصبح خطاب القسم معياراً لالتزام هذا الطامح بالمشروع السياسي الذي جاء به الرئيس وحاز ثقة الأمة ودعمها.

وإذا كانت دمشق جادة في ما تقوله عبر صحافتها - وهو أسلوب عفا عليه الزمان... السوفيياتي في مخاطبة الدول - من ان اختيار رئيس الوزراء اللبناني سيكون توافقياً بين الرؤساء الثلاثة، فلا موجب لطرح الشعارات - الجرعات، وليبدأ البحث من الآن مع رئيس الجمهورية في مواصفات رئيس الحكومة العتيد بدل التلهي العبثي بنتف زهرة المارغريت: حريوي، لا حريري، لا حريري، لا حريري... بينما الوضع الاقتصادي يزداد تدهوراً، والوضع السياسي في المستنقع وما يتحرك فيه لا يتعدى تنفيضة استعراضية لانصار الكنائس و"القوات" في ذكرى استشهاد الرئيس بشير الجميل وهي تنفيضة تنقز حقاً! وإذا كان لا مفر لأي مرشح لرئاسة الحكومة من التزام خطاب القسم وقيمه ومعاييرها، وخصوصاً ان الرئيس ملتزم كل بنوده وسيطبقها، فلا مفر كذلك من خطوة سورية تخدم الوفاق اللبناني أكثر مما تعزز الوصاية السورية أو القبضة الحديدية على لبنان.

فهل تفضي اللقاءات التي يجريها الرئيس السوري مع المسؤولين اللبنانيين الى تصحيح مسار الطائف بتنفيذ سوريا ما يتعلق بها منه، بحيث تتزامن اعادة "تموضع" قواتها مع حكومة وفاق وطني تأخذ على عاتقها وضع قانون جديد للانتخاب من شأنه اعادة المقاطعين والممتنعين الى رحاب الدولة والوطن؟